جريمة نهب وسطو تنتهي بقتيلين.. والمجرم في قبضة بحث إب

فواز إسكندر

◁.. دقائق قليلة من سقوط أحد المواطنين بمدينة إب وتحديداً بمنطقة مفرق جبلة أرضاً إثر إصابته بطلق ناري ليلحق به مواطن آخر على مقربة من مكان سقوط الأول ليسقط هو الآخر أرضاً مصاباً بعيار ناري ليفارقا الحياة معاً عقب إسعافهم من قبل الموجودين إلى المستشفى.. قتيلان في مفرق جبلة ولكن من الجاني أو من الجناة عليهما وما الذي حدث بالضبط.. أجهزة الأمن بالمحافظة تلقت بلاغاً عن الجريمة حينها أصدر العميد الركن أحمد يحيى الشيخ مدير أمن محافظة إب توجيهاته بسرعة اتخاذ الإجراءات القانونية بالواقعة وخاصة ضبط وتعقب مرتكبيها في أسرع وقت قبل أن يتمكنوا من الضرار فعامل الوقت كان في غاية الأهمية..

كانت إدارة البحث الجنائي المعنية بالأمر والمختصة باتخاذ إجراءات جمع الاستدلال والتحري التي باشرت ذلك فعلاً حينما تم انتقال العقيد أنور عبدالحميد حاتم مدير البحث الجنائي بالمحافظة شخصياً إلى مكان الحادثة وتشكيل لجنة تحقيق من ضباط قسم الإعتداء والقتل مكونة من العقيد عبدالعزيز علي الشعري رئيس القسم ونائبه المقدم محمد القحطاني والمقدم حسين سلمان وكذا المقدم عبدالحكيم صدقي وشاركهم فريق التحريات برئاسة المقدم عادل الخطيب رئيس قسم التحريات وجميعهم تم انتقالهم وتواجدهم في مكان الحادثة..

كانت الحادثة مؤلمة جداً وتفاصيل حدوثها مأساوية الأمر الذي جعل أجهزة الأمن تولي اهتمامها الكبير ومن جانب آخر كان مدير الأدلة الجنائية الرائد محي الدين عباس الفلاحي وخبراء المعمل الجنائي بمقدمتهم الرائد علي النصافي قد باشروا الإجراءات الفنية من تصوير لمكان الحادثة وللجثتين وإبداعهما ثلاجة المستشفى بعد ما تم معاينتهما ظاهرياً..

كانت إجراءات التحري وجمع الاستدلالات تجري على قدم وساق من قبل لجنة التحقيق بحضور مدير المباحث الجنائية وتم الإنتهاء من أخذ المحاضر اللازمة مع العديد من المواطنين ممن تواجدوا قبل وأثناء وبعد الحادثة وكل بحسب ما يعرفه وما شاهده وأغلبهم اعتبروا شهود عيان..

القتيل الأول (ص-ع-ج) ٢٤ عاماً حدث مقتله أو إصابته أثناء ما كان واقفاً أمام باب محل عمه الكائن بمفرق جبلة وهذا المحل اعتبر بحسب ما آلت إليه نتائج الإجراءات نقطة ومحور القضية والبداية لحدوثها وما أعقبها بعد ذلك ونتج عن ما حدث بذلك المحل..

القتيل الثاني (أ-ع-ب) أحد المارة من الناس الذين كانوا وقت وبعد حدوث مقتل الأول يمرون من ذات الشارع "مفرق جبلة" فكيف حدث مقتله وهل المتهم بقتله هو ذات المتهم الذي قتل الأول.. مفارقات واختلافات رافقت هذه القضية وأبدع فيها رجال البحث الجنائي كي يصلوا للحقيقة الواضحة لما حدث..

العميد الركن أحمد يحيى الشيخ مدير عام أمن محافظة إب الذي تم تعيينه مؤخراً في هذا المنصب كان على تواصل مباشر ومستمر مع مدير البحث الجنائي العقيد أنور حاتم لمعرفة التفاصيل والنتائج والذي شدد على ضرورة الاهتمام بالقضية وسرعة الوصول للجناة عقب نجاح المحققين في تثبيت الواقعة بشهود عيان وهذا ما اعتبر البداية الأهم للإجراءات القانونية في الواقعة (مقتل الشخصين في وقت واحد)..

بحسب رواية الشهود وصاحب وعمال المحل التجاري الذي قتل أمام بابه القتيل الأول الذي هو إبن أخو وصاحب المحل فقد جاءت حادثة مقتله في تلك الليلة وكان الوقت بعد صلاة العشاء وأثناء ما كان المحل والعاملون فيه يمارسون عملهم التجاري بمفرق جبلة بحضر شخص "مقعشش" شعر رأسه كثيف ويطلب مباشرة من صاحب المحل مبلغ عشرين ألف ريال هكذا من تلقاء نفسه ليحدث نقاش بين الاثنين انتهى برفض صاحب المحل إعطاء هذا الشخص اي مبلغ فقام هذا الشخص بالاستعراض وإخراج سلاحه نوع مسدس لاستخدامه للضغط على صاحب المحل من أجل إعطائه الفلوس الأمر الذي جعل بعض العمال يتدخلون في الموقف ويتمكن احدهم من أخذ المسدس من يد هذا الشخص وهو ما لم يضعفه حيث كانت بحوزته قنبلة يدوية قام على الفور بإخراجها وتهديد الموجودين بتفجيرها إذا لم يعطوه الفلوس وإعادة سلاحه المسدس، حينها جاء شخص مسلح يدعى (ع- ش) وتدخل بالموضوع والخلاف بين صاحب المحل والشخص الآخر انتهى تدخله هذا بإقناع الأول بإعادة سلاح ذلك الشخص المتوحش وفعلاً استعاد الأخير سلاحه.. وكل ذهب لحاله وما هي إلا لحظات قليلة من إنهاء الخلاف إذا بالموجودين في الشارع والمحل المذكور يتفاجأون بإطلاق نار صوب المحل نتج عنه إصابة ابن اخ صاحب المحل بطلق ناري أثناء ما كان واقفاً أمام المحل سقط على إثرها أرضاً مضرجاً بدمائه وسط ذهول وصمت مريع من قبل الموجودين والمارين.. بهذا لم تكن نهاية الواقعة بل اعتبرت بحسب ما يرويه شهود عيان البداية لحادثة أخرى انتهت بمقتل شخص ليس له اي علاقة بالحادثة الأولى لا من قريب ولا من بعيد كان ذنبه أنه كان مارأ في سبيله لم يكن يعلم ما يخفي له قدره إضافة إلى إصابة الشخص الذي قام بإطلاق النار صوب المحل التجاري ونتج عنه مقتل ابن اخ صاحب ذلك المحل.

ولنتعرف على كيفية حدوث الحادثة الثانية في آن واحد من وقوع الأولى لا بد لنا أن نتعرف إذا ما كان رجال البحث قد توصلوا إلى هوية الشخص الذي أتى إلى المحل لنهب صاحبه مبلغ عشرين ألف ريال تحت تهديد السلاح وبالقوة وهل هو ذاته من أطلق النار بعد ذلك.. طبعاً استطاعوا وبكل سرعة من معرفته وهو ذاته من أطلق النار وسبب في إزهاق روح المجني عليه كون إحدى رصاصات مسدسه أصابته بالصدر فوق قلبه أدت إلى موته وهذا المتهم يدعى (ع- ش) من إحدى المناطق القريبة لمكان الحادث وبعد من الأشخاص الخطرين من ذوي السوابق وسبق له ان ارتكب العديد من الجرائم وحبس اكثر من مرة وكلما كان يتم إحالته إلى النيابة سرعان ما يتم الإفراج عنه من قبل النيابة لأسباب لم تعرف رغم أن جرائمه ليست غير جسيمة بل هي من الجرائم الجسيمة (تفجير قنابل -تقطع ونهب- سرقات وأخرها مقاومة رجال النجدة وإطلاق النار عليهم) والأخيرة لم يمر على حدوثها وضبطه فيها عدة أشهر وتحديداً بداية عامنا الجاري الأمر الذي يجعلنا جميعاً نتساءل كيف استطاع هذا المجرم أن ينجو من عدالة القضاء رغم ضبطه كثيراً وتقديمه للعدالة التي للأسف الشديد لم تقل كلمتها في حقه القول الصحيح والردع المناسب ما جعله يتمادى كل مرة يفلت منها من بين قبضة العدالة والقضاء وما ارتكبه مؤخراً وهذه القضية لخير دليل بإقدامه على نهب صاحب المحل بقوة سلاحه وقتبلته ولم يكتف بعد إعادة سلاحه وتركه يذهب بعد حال سبيله من قبل صاحب المحل المغلوب على أمره ليجازيه ومن معه بإطلاق النار عليه وقتل ابن أخيه.

وحتى لا نذهب بعيداً عن موضوع قضيتنا لهذا الأسبوع إلا ان علينا أن نؤكد ان نجاة المتهم مرات عديدة من قبضة العدالة كان له دور في حدوث ما حدث الأمر الذي جعل العميد أحمد يحيى الشيخ مدير عام أمن محافظة إب يصدر التوجيهات الصارمة بسرعة ضبط المتهم الذي فر عقب ارتكابه لجريمته الشنعاء وهو ما لم يغفله العقيد أنور عبد الحميد حاتم مدير البحث الجنائي الذي كان قام بمتابعة المتهم وتتبع اثره فعلاً حيث كان المقدم مطيع يحيى الخولاني عند حسن ظن مديره واستطاع تعقب المتهم الفار والإيقاع به في إحدى مناطق مدينة جبلة بالتعاون مع بعض الشرفاء من الأهالي حينها استقر به الحال في مكان بغرض معالجة جرحه في يده (أثر إصابته) بعد إطلاقه للنار (وهذا لها جانب متصل بمقتل الشخص الثاني).

تمكن المقدم مطيع الخولاني من ضبط المتهم وإيصاله إلى إدارة البحث الجنائي، ولم يكن بحوزته المسدس (سلاح الجريمة) بل كان هناك ما هو أبشع حيث كان بحوزته قنبلة ماء بداخلها مادة الخمرة والأقطع انه كان يخفي في جيب سرواله الداخلي قليلاً من مادة الحشيش المخدرة وتم تحريز ذلك بعد تحرير محضر ضبط رسمي بها وحجز المتهم على ذمة القضية وهكذا وقع المتهم مجدداً وسريعاً وأصبح هذا الشيء لديه اشبه بالطبيعي وهذه ليست المرة الأولى التي يقع ويتم حجزه في هذا السجن.. وبعد عملية ضبطه تم الوصول إلى مكان المسدس الذي استخدمه في إطلاق النار وسلاح الجريمة حيث وضعه لدى آخر الأشخاص بعد فراره وتم ضبط المسدس وتحريزه وتحرير محضر ضبط بذلك وإرفاقه بملف القضية.

المتهم كان فيه جرح وإصابة بيده لم تكن بالخطيرة وتم المجارحة له وهذا تكتمل تفاصيل الحادثة المتمثلة بالجزء الثاني منها وهي الجريمة الثانية التي نتج عنها مقتل المجني عليه الثاني حيث وبحسب رواية الشهود انه بعد إطلاق النار وإصابة ابن أخو صاحب المحل وفرار الشخص الذي أطلق النار على المحل سارع عم المصاب أو القتيل (صاحب المحل) في أخذ سلاحه الآلي من داخل المحل وتوجيهه صوب المتهم الذي كان يهرب ويطلق النار عليه انتهى هذا بإصابة المتهم بيده والأخطر هو أن احد المارة من المواطنين سقط أرضاً بعد أن أصيب بطلق ناري.. نعم اصيب بطلقة نارية في رأسه ارتمى على إثرها أرضاً والدماء من حوله ليفارق الحياة بعد محاولة إسعافه ليصبح القتيل الثاني خلال دقائق ولحظات حرجة.

كان لا بد من ضبط الشخص الذي اطلق النار على المتهم (ع- ش) حيث قام رجال البحث وبمقدمتهم الضباط المحققين ومعهم المساعد شكري جمال حاتم بضبطه وإيصاله إلى البحث الجنائي لاستكمال الإجراءات بالقضية.

لجنة التحقيق المكونة من رئيس قسم الاعتداء والقتل العقيد عبد العزيز علي الشعري ونائبه المقدم محمد القحطاني والمقدم حسين سلمان والمقدم عبدالحكيم صدقي إضافة للمقدم مطيع الخولاني استمرت بجهدها الكبير وسارعت في أخذ محاضر جمع استدلال وتحري مع المتهم الأساسي والرئيسي (ع- ش) وكانت موسعة وشاملة ومع الشخص الآخر الذي أطلق النار من باب محله صوب المتهم الأول وكلاهما سرد اقواله عما حدث ودونت بالمحاضر.. فالعقيد عبدالعزيز الشعري رئيس قسم الاعتداء والقتل لم تكن عملية الالتقاء بالمتهم المذكور وأخذ اقواله في هذه القضية هي الأولى.. حيث سبق ومثل هذا المتهم امامه مرات عديدة وكثيرة وسبق وأخذ اقواله في قضايا سابقة كان مصيرها النيابة مما يعني أن الضابط يعرف المتهم جيداً وعلى دراية بأساليبه وطرقه في الإنكار والتنصل من جرائمه التي يرتكبها ما جعله يعترف سريعاً دون أن يستخدم شيئا من أساليب الإنكار والتمثيل ناهيك أن جريمته هذه تعتبر من الجرائم المشهودة..

العقيد أنور عبدالحميد حاتم مدير البحث الجنائي في إب كان على تواصل بمدير أمن المحافظة العميد الركن أحمد الشيخ ويبلغه بالمستجدات أولاً بأول حيث أشاد الأخير بالنجاحات التي تم تحقيقها في إنجاز القضية واستكمال الأركان الأساسية للجريمة (شهود ?متهم من ضبط واعتراف ?الوصول لمكان السلاح المستخدم وضبطه وغيرها) في وقت وجيز تنفس من خلالها الصعداء وبعد بحد ذاته نجاحاً أمنياً يحسب له ولكل رجال الأمن.

كان من ضمن ما تم ضبطه وتحريزه في القضية هو السلاح الآلي التابع لصاحب المحل حيث تمكن المقدم القحطاني والمقدم صدقي ومعهم مدير فرع الأدلة الجنائية الرائد محي الدين الفلاحي من ضبطه بداخل محل المذكور وتحرير محضر رسمي بذلك بحضور رئيس القلم الجنائي بنيابة البحث والأمن الأستاذ هزاع البخيتي..

استكملت بقية الإجراءات وتم تجهيز القضية وإحالتها مع ملفها وأولياتها والتقرير الفني المصور والكتابي المعد من قبل الأدلة الجنائية والمحرزات من ظروف فارغة لسلاح الي ومسدس إضافة إلى المضبوطات الأخرى المسدس والآلي وقنبلة الخمرة والحشيشة المخدرة وسكين صغيرة عليها آثار دماء وتلفون مع بطاريتين وشريحتين وذلك إلى نيابة البحث والأمن مع المتهم صاحب السوابق (ع- ش) والمتهم الآخر وتم استلام ذلك من قبل عضو النيابة فهمي المقطري بتوجيهات من وكيل النيابة الأستاذ القدير عدنان محمد العزعزي تمهيداً لإحالتها إلى النيابة المختصة مكانياً لاستكمال الإجراءات القانونية فيها.

ولم تكن قضية القتل تلك هي آخر جرائم المتهم (ع- ش) حيث كان قبل ضبطه فيها مطلوباً في قضايا أخرى جديدة هي سرقة جنابي يتم خطفها من على أصحابها من قبل المتهم المذكور وهو على متن دراجة نارية وعقب ضبطه مؤخراً تم أخذ أقواله في هذه البلاغات المقدمة من عدد من المواطنين ونجح المحققون في قسم السرقات وهم رئيس القسم المقدم علي عبدالله العماري والملازم اول محمود قايد الشوخي والمساعد رياض البعداني من الإيقاع به وهو ما أدى إلى النجاح في استعادة عدد ثلاث جنابي ثمينة مسروقة كان قد تصرف بها (بيعها) إضافة إلى تحديد مكان وجود جنبية رابعة اشتراها منه أحد المواطنين وبهذه الجهود المشكورة تم تجهيز ملف واوليات أخرى للمتهم المذكور اشترك معه شخص آخر (سائق دراجة نارية) والمتابعة مستمرة لضبطه وهنا يتأكد للجميع أن هذا المتهم ليس بالسهل وانه ذات خطورة.. يا ترى هل ستكون جرائمه الأخيرة هي نهاية سلوكه الإجرامي الذي اعتاد عليه أم أنه سينجو من عدالة القضاء من جديد كما نجى سابقاً مراراً وتكراراً أم سيكون للشرفاء في القضاء الكلمة الأخيرة والفاصلة.. هذا ما سنعرفه خلال الأيام والشهور القادمة والله من وراء القصد..

صدى الجريمة!!

د/ عبدالحميد الصهيبي

● عنوان اخترته قبل حدوث الأزمة التي تعصف بالمنطقة العربية لتناول موضوع مهم ..ذي قضية خطيرة!!وأصل الموضوع الجريمة وبدقة أكثر صدى الجريمة ..!!جشاعة الجريمة تزيد من خطورة الأثر الذي تحدثه في النفس البشرية ،وكلما كانت الجريمة شاذة ..كلما زادت عملية الاستنكار لها ولوقع الجريمة.. ننكرها في أعماقنا،وتتصدر القضايا التي نتناولها ونناقشها في مجالاتنا ولقاءاتنا !!وكلما زادت الأضواء المسلطة نحوها ..كلما انتشر صداها في أرجاء واسعة ..!!يردد الصدى ..بصور عدة فهذا..مستغرب ...وهذا مصدوم وهذا متألم ..وهذا مكلوم ..!!وكلهم يناشدون بإنزال العقوبة القاسية والرادعة على الجاني ..!!وهنا أتعمد في تكرار عبارة الرادعة تأكيداً على أن الحكمة من تنفيذ الأحكام العقابية يسمو في معناه إلى إزالة الأثر الذي أحدثته الجريمة في نفوس الناس ..أثر يبقى ولا تمحيه لغة الخطاب الإعلامي بقدر ما تزيده ..طالما وأن الجاني بعيد عن ساحة العقاب ..أثر يبقى ..طالما وأن المسألة الإعلامية في تناول الجريمة واشهارها ومحاولة إيصالها إلى كل بيت ..تعمد إلى التهويل منها إلى التخويف .....!!فيما يبقى الحال كما هو ..والجناة لا يجدون رادعاً ..!!وهنا تكمن الخطورة !!!الخطورة الموت للقيم ..خطورة الموت للأخلاق خطورة الموت للمروءة..وفي مثل هذه الجرائم ما انتماء دائماً أن يتم التركيز إعلامياً على مسألة العقاب أكثر من التركيز على تفاصيل الجريمة ..!!صدى الجريمة ...أمواس تقطع أرواحنا وأشواك تنغرس في قلوبنا وآهات تضيق بها صدورنا ولكن الأثر يبقى لتموت الكرامة وتحيا الندامة ...

وقفة ختام !!!!

مروءة العرب ..كانت المسألة الأكثر حضوراً في اهتمامات ذلك الأعرابي وهو يسمع ما يريده صديقه ..لم يخش تنفيذ الجريمة التي صارحه بها الصديق ولكنه خشي الموت لكرامة العرب فقال لصاحبه إذا أردت قتلي فافعل ماتشاء ...ولكن بشرط .هل تعلمون ما هو ؟!أن لا يخبر بذلك أحداً ....

الحوادث بالكاريكاتير

بريشة/ عمار نعمان